واقع الغابات في لبنان والمبادرات المحلية لحماية وتطوير هذا القطاع

سوسن أبو فخر الدين
المديرة العامة لجمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC)

واقع الغابات في لبنان:

تجعل الغابات من لبنان بلداً مميزاً، إذ تضفي عليه رونقاً طبيعياً خاصاً ضمن محيط بيئي قاحل في شرقي المتوسط. وقد غطت هذه الغابات ما يقارب 13.5% من مساحته الأجمالية بحلول العام 2006، وهي لطالما زودت اللبنانيين بشكل عام، والقرويين منهم بشكل خاص، بمصادر متنوعة للدخل. فالغطاء النباتي يشكل مراعٍ خصبة لتربية النحل وموطناً لكثير من الأعشاب الطبية والعطرية، كما يعتبر الصنوبر المثمر منتجاً ذا قيمة إقتصادية عالية، وكذلك منتجات أخرى نذكر منها الفحم والحطب.

تتعرض غابات لبنان، التي تحتوي بقايا ثمينةٍ من الأشجار العريضة الأوراق وأحراج الصنوبر والأشجار الدائمة الخضرة، إلى الانحسار بوتيرة متزايدة، وذلك بسبب عدة عوامل أبرزها الحرائق والحروب وتغير المناخ والإهمال البشري، بالإضافة إلى الخلل في تطبيق القوانين والسياسات والإجراءات الإدارية. ولطالما شكلت حرائق الغابات في لبنان كما في دول أخرى من حوض المتوسط مشكلة حقيقية، أدت ولاتزال إلى إحداث أضرار جسيمة في الموارد الطبيعية. بالإضافة، فإن غياب استراتيجية وطنية لإدارة الغابات ونقص الموارد المادية والبشرية والمعايير التقنية اللازمة، قد ساهمت في تدهور الغابات.

وقد أدت العوامل الناتجة عن تقهقر الغابات إلى خلل كبير في أنظمتها الحيوية، مما حمل تأثيراً سلبياً على حياة المجتمعات المحيطة. كما حصدت الحرائق في لبنان مؤخراً مساحات شاسعة من أراضيه، حيث تراجعت نسبة الغطاء الحرجي إلى 13% من مساحته الإجمالية، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة، مما أثار المخاوف على المستويين المحلي والدولي. أدت هذه

المخاوف من خطر اندثار الغطاء الحرجي إلى التفكير في اتخاذ خطوات طارئة للحؤول دون ذلك. وتشير الدراسات الأخيرة بأن المساحات الحرجية قد أصبحت على الشكل التالي:

المستوى الاول	المساحة (هكتار)	المستوى الثاني	المساحة (هكتار)	المستوى الثالث	المستوى الرابع	المساحة (هكتار)
الاحراج	136547	الصنوبريات	43967	الصنوبر	الصنوبر المثمر	7781
					احراج الصنوبر الاخرى	17588
					الارز	1978
					اللزاب	10289
					الشربين	1231
					صنوبريات مختلطة	5100
		غابات ذات اشجار الاوراق العريضة	77287	دائمة الخضرة		32306
				احراج نفضية		14994
				مختلطة		29987
		احراج مختلطة	15293			15293
اراضي مع بعض الاشجار	106178					106178

حرائق الغابات وتأثيرها على غطاء الغابات:

تشكل حرائق الغابات في لبنان مشكلة متفاقمة يستحيل التعاطي معها بشكل منفرد على مستوى القطاعات. فهي تضم كافة المسائل ذات الصلة بإدارة الغابات ومكافحة الحرائق والوقاية منها وإجراءات ما بعد الحريق، وهي تكمن أساساً في وجود خلل على المستوى التشريعي، كما على مستوى التجهيزات وبناء القدرات.

لا يزال خطر هذه الحرائق محدقاً بغاباتنا وأنظمتنا الحيوية ونمونا الإقتصادي، وذلك على الرغم من كل الجهود المبذولة في هذا المجال.وتشير التقارير إلى ازدياد في كمية الحرائق وارتفاع في حدتها، مما يؤثر سلباً على نمو الأشجار واستمراريتها، كما على المنتوجات الحطبية والغير حطبية وجودتها، ومواطن الحياة البرية، فضلاً عن القيم البيئية والجمالية والثقافية والسياحية للغابات. ومن الممكن أن تؤدي بعض الحرائق الكبيرة أيضاً إلى خسائر مادية وبشرية فادحة.

نحن بحاجة إلى التحول باتجاه بناء توجه تشاركي جامع نحو إدراك نهج فاعل لإدارة الغابات لناحية إعداد السياسات اللازمة وتنفيذها، فضلاً عن المراقبة وإعادة التأهيل. يتطلب ذلك تفعيل قدرات وإمكانيات الإدارات المعنية لمعالجة كافة المسائل المتعلقة بملف حرائق الغابات.

يحتاج لبنان إلى الإجراءات السياسية والإمكانيات الإدارية اللازمة لمقاربة مسألة حرائق الغابات لناحية كافة الإجراءات الوقائية الضرورية، بما فيها الرصد المبكر والمراقبة وبناء الجهوزية، بالإضافة إلى عمليتي المكافحة وإعادة التأهيل، فيما لا يزال مفهوم دور المجتمعات المحلية في مختلف الخطوات المتعلقة بإدارة حرائق الغابات غامضاً.

لقد أظهرت الخبرات والتجارب في لبنان على مر السنين أن أنظمة الإبلاغ والتقاريرلا تزال ضعيفة ولا تعكس واقع الحال، مما يخلق مضاعفات سلبية على مناهج إعداد وتنفيذ السياسات وتبيان الحاجات الواجب متابعتها. وبالرغم من إعداد استراتيجية لإدارة الغابات قبل سنوات عدة، إلا أنها بقيت قيد التنفيذ، وسط غياب تحديد المسؤوليات اللازمة.

ومن المشاكل التي تعترض ملف معالجة حرائق الغابات في لبنان:

- عشوائية المسؤولية وغياب آلية التنسيق بين كافة الهيئات المعنية بملف حرائق الغابات.
- غياب قاعدة معلومات موحدة ومنظمة لحرائق الغابات وصعوبة ولوج بيانات المعلومات المتوفرة بسبب افتقارها إلى التنظيم.
- محدودية التنسيق مع البلدان المجاورة والبعيدة لناحيتي التعاون المادي وتبادل الخبرات.
- نقص المعلومات والأبحاث في مجال حرائق الغابات.
- تحاليل ودراسات بدائية للأضرار المباشرة والغير مباشرة لحرائق الغابات، والعجز عن تقدير الخسائر الإقتصادية والآثار الإجتماعية الناتجة عنها.
- الحاجة إلى إعداد منهج متكامل لإدارة الحرائق ووضع مخطط توجيهي للغابات.
- عدم مقاربة قطاع الغابات كمجال حيوي مرتبط بشكل أساسي باقتصادنا المحلي، وغياب الوعي لدى المجتمعات المحلية لدورها في هذا الإطار.
- إنخفاض مستوى الوعي لدى المجتمعات المحلية للقيمة الإقتصادية للمنتوجات الحرجية الغير حطبية، واقتصار اهتمامها على المنتوجات الحطبية دون سواها.
- وجود خلل في النهج الإداري لملف حرائق الغابات، واعتبار هذه الحرائق (بحسب حالتها) كوارث طبيعية ناتجة عن السياسات التنموية، أو نتيجة واقع طبيعي للأنظمة الحيوية في هذه المنطقة من حوض المتوسط، أو ردها لجرم مفتعل بهدف تدمير الإرث الطبيعي، وفي بعض الحالات اعتبارها أداةً لإدارة الغابات.
- تساهم السياسات القطاعية المنفردة (السياسات الزراعية، التنمية السياحية، التنمية المُدُنية،...) في ترسيخ نهج متفكك يساهم في تعميق الهوة بين الغابات والناس.
- غياب سياسة واضحة لإدارة الغابات بالرغم من أهمية هذا القطاع.

- لا تزال مكافحة حرائق الغابات تعتبر فقط ردة فعل مباشرة على كارثة طبيعية، بغض النظر عن الأسباب والعوامل الكامنة وراءها أو مدى ملاءمة السياسات الإدارية ومعاييرها التطبيقية في هذا الإطار.
- الخلل في تطبيق القوانين لجهة معاقبة مسببي الحرائق
- إنخفاض مستوى الوعي على كافة المستويات (الحرائق: أسبابها ونتائجها وسبل الوقاية)
- الحالة الوظيفية المتردية لعناصر جهاز مكافحة حرائق الغابات (الدفاع المدني) والهيئات الأخرى المعنية بهذا الملف.
- نقص الموارد البشرية الإدارية اللازمة في الوزارات المعنية.

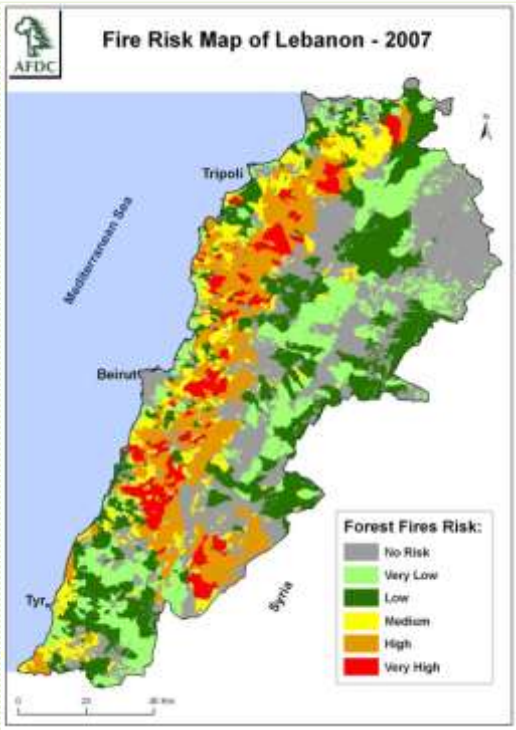

وتشير خريطة مخاطر حرائق الغابات والدراسات المتعلقة بحرائق الغابات التي أعدتها جمعية الثروة الحرجية والتنمية AFDC بأن:

- 80 % من غابان لبنان مهددة بحرائق الغابات.
- تطال حرائق الغابات حوالي 1500 هكتارمن الاراضي كل عام.
- اكثر من 90% من الحرائق تبدأ من الاراضي الزراعية والطرقات.
- حسب قانون الغابات اللبناني لا يجوز لأحد ان يحرق الشوك والاعشاب اليابسة وغيره من النبات في الاراضي الواقعة على اقل من خمسماية متر من الغابات الا برخصة من مصلحة الغابات في وزارة الزراعة وذلك من اول تموز حتى 31 تشرين الاول.
- سجل ما بين 1994 – 2004 اندلاع حوالى 70600 حريق.
- سجل 2003 اندلاع 7618 حريق.
- معدل اندلاع حرائق الغابات هو الساعة الثانية بعد الظهر.

المبادرات الوطنية الحالية لحماية وتطوير قطاع الغابات:

أ –الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات:

بعيد الحرائق الكارثية التي اندلعت في أواخر صيف 2007، حاصدة أكثر من 2000 هكتار من الأراضي في غضون بضعة أيام، شكل رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة لجنة وزارية مشتركة، ولجنة تقنية تنفيذية للوقاية من حرائق الغابات وإعادة تأهيل الرقعة الخضراء، قرار 118/2007 ،وذلك لتدارك هذه المشكلة ومعالجتها.

وقد ضمت اللجنة كل من الوزارات التالية: الزراعة، الدفاع الوطني (الجيش اللبناني)، الداخلية والبلديات (المديرية العامة للدفاع المدني وقوى الأمن الداخلي)، بالإضافة إلى الهيئة العليا للإغاثة، مجلس الإنماء والإعمار، وجمعية الثروة الحرجية والتنمية.
بالإضافة إلى دعم من مركز الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة لشؤون حوض المتوسط، إنبثق عن هذه اللجنة أربع مجموعات عمل، أوكلت لكل منها إحدى المهمات التالية: تجهيزات مكافحة حرائق الغابات، غرفة العمليات المشتركة، التدريب وبناء القدرات، ووضع استراتيجية وطنية لإدارة حرائق الغابات.

وقد أثمر التعاون المشترك بين أعضاء اللجنة التنفيذية إعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات في لبنان، التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ 13 أيار 2009 تحت قرار رقم 52.

وقد تمحورت الاستراتيجية حول خمسة محاور مترابطة مع بعضها البعض من أجل الوصول إلى حل متكامل لحرائق الغابات هي:

- الدراسات والأبحاث.
- إجراءات الوقاية والتقليص من مخاطر الحرائق.
- زيادة جهوزية واستعداد الأجهزة المعنية بمكافحة حرائق الغابات.
- زيادة فعالية عمليات التدخل الميداني من خلال تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة.
- إعادة تأهيل المواقع المتضررة بعد الحرائق.

إن الاستراتيجية التي تم الموافقة عليها هي نتاج عمل كثيف أنجز على المستوى الوطني، وسط مساهمة العديد من المؤسسات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية، على أمل أن تحقق هذه الاستراتيجية أهدافها المرجوة من تقليص لنسبة الحرائق وحدتها، بالإضافة إلى رفع إمكانيات الحماية والوقاية وتفعيل إجراءات المكافحة وإعادة التأهيل.

ب مشاريع التحريج.

إثر الحرائق المتزايدة التي تقضي سنوياً على مساحات شاسعة من الغابات، تتزايد المبادرات المحلية والوطنية الهادفة إلى زيادة الرقعة الخضراء، فتوسعت دائرة الشركاء في هذا الإطار لتشمل:

- الوزارات المعنية (الزراعة والبيئة).
- الإدارات الرسمية (البلديات والتعاونيات وغيرها).
- القطاع الأهلي (الجمعيات البيئية والكشفية والزراعية والأندية والمدارس والجامعات وغيرها).
- القطاع الخاص، حيث تزايدت ظاهرة مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع متعلقة بإعادة تحريج المواقع المتضررة من الحرائق.
- المؤسسات الدولية العاملة في لبنان وصناديق الدعم.

أما جمعية الثروة الحرجية والتنمية، فهي تعمل على التحريج منذ العام 1992 وهي تزرع في مختلف المناطق اللبنانية بمعدل 30 إلى 50 هكتار سنوياً أي ما يعادل 20 ألف إلى 30 ألف شجرة سنوياً، بالإضافة إلى توزيع الآلاف من الشتول وذلك عبر مشاتلها الحرجية التي تنتج سنويا حوالي المليون غرسة محلية.

وفي العام 2008، بدأت الجمعية بتنفيذ مشروع نموذجي بالتعاون مع صندوق صون الطبيعة العالمي الـ IUCN لإعادة زرع 30 نوع محلي من الأشجار والشجيرات والأعشاب المحلية التي بدأت تتهدد بالانقراض. والهدف من هذا المشروع هو تصويب

عمليات ومشاريع التحريج لتأخذ بعين الاعتبار حماية التنوع البيولوجي الذي تتميز به أحراج لبنان. وحالياً يتم العمل على تنفيذ مشاريع تحريج باستخدام الأنواع المحلية المتنوعة لتقديم نموذج يمكن أن يطبق.

وفي نفس السياق، أطلقت جمعية الثروة الحرجية والتنمية في العام 2009 مبادرة وطنية دعت فيها إلى تطوير استراتيجية وطنية من أجل زيادة الرقعة الخضراء في لبنان من 13 إلى 20%. وقد تم احتضان هذه المبادرة من قبل الإدارات الرسمية المعنية وخاصة من قبل وزارة الزارعة، حيث يتم العمل حالياً بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وعدد من الخبراء المحليين والجمعيات المتخصصة بالتحريج على تطوير مشروع يخدم هذا الهدف. بالإضافة إلى المشروع الذي تنفذه وزارة البيئة بالتعاون مع مكتب الغابات التابع لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأميركية USFS لتفعيل دور البلديات في عمليات التحريج والذي يبدأ تنفيذه حالياً خلال العام 2001 ويستمر لمدة أربعة سنوات متتالية.

ج **<u>تطوير الأبحاث والدراسات الجامعية.</u>**

ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات وخاصة فيما يتعلق بالمحور الأول (الأبحاث والدراسات)، طوّرت الجمعية عدد من المنشورات والدراسات ذات العلاقة، ولعل أهمها كان المادة الدراسية الجامعية حول إدارة حرائق الغابات بالتعاون مع كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية، وذلك من ضمن مشروع ممول من قبل الحكومة الإسبانية عبر صندوق التعاون الإسباني والذي نفذته شركة تراغسا الإسبانية مع جمعية الـــAFDC. وحالياً يتم تدريس هذا المادة في الجامعة. وفي مشروع آخر ممول أيضا من الحكومة الاسبانية، تتعاون الجمعية مع فريق من الخبراء الإسبان من أجل تطوير وإعداد أبحاث خاصة بالغابات وسبل إداراتها ودراسة أثر تغير المناخ عليها وغير ذلك من المواضيع.

وحاليا تعمل الجمعية مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة IUCN على إعداد دليل حول كيفية إنتاج الشتول المحلية بدأً بتجميع البذور وتحضيرها للإنبات وزرعها ومتابعتها. ومن المتوقع أن يصدر هذا الدليل في نهاية شهر تموز 2011.

د -**مشاريع السياحة الريفية والبيئية.**

برزت في الآونة الأخيرة أهمية إشراك المجتمعات المحلية في تأمين حماية الموارد الطبيعية وذلك من خلال تطوير مشاريع للتنمية الريفية التراثية والسياحية والبيئية وذلك تماشيا مع مفهوم التنمية البيئية المستدامة. وجمعية الثروة الحرجية والتنمية قامت خلال السنوات العشرة الأخيرة بتطوير نماذج لمشاريع تنمية ريفية في مختلف المناطق اللبنانية ناجحة، نذكر منها:

- مشاريع السياحة البيئية الريفية في: الرملية (عاليه)، قرنايل (بعبدا)، عندقت (عكار)، دميت (الشوف)، أهمج (جبيل).
- مشاريع لإنتاج الشتول المحلية في: ميمس (حاصبيا)، الرملية (عالية)، عماطور (الشوف)، بدّي (الشوف)، عندقت (عكار).
- مشاريع لإنتاج المونة المحلية في قرنايل (بعبدا)، الرملية (عاليه)، ميمس (حاصبيا)، الكواخ (الهرمل).

وتكمن أهمية هذه المشاريع في:

- المحافظة على الموارد الطبيعية في المناطق الحساسة من خلال خلق فرص عمل محلية للأهالي.
- تشكيل فرق من المتطوعين من القرى المستهدفة وتدريبهم وبناء قدراتهم حول مشاريع السياحة البيئية والتنمية الريفية وسبل حماية الموارد الحرجية من الحرائق وإعادة التأهيل.
- زيادة وعي المجتمعات المحلية حول أهمية الغابات كمورد ليس فقط بيئي وإنما أيضاً كمورد اقتصادي مهم.
- إشراك السلطات المحلية (البلديات) في مشاريع تنمية ريفية بيئية حيوية وخلق روح التغيير في المشاريع المحلية.
- تعزز الشراكة بين القطاع الأهلي والجمعيات والقطاع العام.
- خلق فرص لزيادة اللحمة بين اللبنانيين من خلال برامج السياحة البيئية والريفية.